

NABNI نبنى

نبنى جزائرنا على أفكار جديدة
Notre Algérie Bâtie sur de Nouvelles Idées

**برنامج "يتحاقق":
التغييرات الجذرية لوضع حد
للنظام الاستبدادي وتحقيق الوعد
الديموقراطي**

أكتوبر 2019.

www.nabni.org

redaction@nabni.org

برنامج يتحاو قع:

التغييرات الجذرية لوضع حد للنظام الاستبدادي وتحقيق الوعد الديمقراطي

التغييرات و السلطات المضادة الضرورية لتفكيك أسس النظام, إرساء الديمقراطية وتفادي العودة إلى ما قبل 22 فيفري.

منذ تاريخ 22 فيفري 2019 والشعب الجزائري يطالب سلميًا برحيل "النظام". تتلو الشعارات بعضها البعض لكن يبقى الشعار الأكثر تداولاً "يتحاو قع". ومن المفارقة أنّ هذا المطلب الأخير ظلّ غائباً عن الاقتراحات الانتقالية المصرّح بها إلى يومنا هذا, ولم يذكر إلّا عند الكلام عن الشخصيات السياسية (العصابة) بالرغم من أنّ التغيير الذي ينتظره المواطنون أكبر وأعمق من ذلك.

استجابة لهذا المطلب الشعبي نقترح برنامج تغيير لا يقتصر على مغادرة وجوه النظام السابق فحسب وإنما يطالب بتفكيك شامل للنظام بما في ذلك وضع سلطات مضادة تمنع تجديده. يتعلق الأمر بتوسيع نطاق "قع" ليشمل جذور النظام الاستبدادي الفاسد أو بمعنى آخر آليات الولاء, الافتراس, الزبائنية, اللأشفاقية وقمع الحريات المكوّنة له.

أيّ سبيل سوف تسلك المرحلة الانتقالية؟ من سيقودها؟ لحدّ الآن لم يتمّ الإجماع على الجواب عن هاذين السؤالين, لكن الجزائريين أجمعوا على ضرورة ذهاب النظام. يسعى هذا البرنامج إلى تنظيم حوار وطني, مع جميع قوى التغيير, حول أهداف واضحة تعبر عن متطلّبات الشعب في هذا المجال.

يظهر هذا النصّ كذلك أنّه لا الانتخابات الرئاسية, مهما بلغت شفافيتها, ولا دستور جديد مهما كان ديمقراطيًا باستطاعتهم زعزعة أسس النظام القديم. والطريق الوحيد الذي يحمينا من الرجوع إلى ما قبل 22 فيفري يتمثّل في تفكيك العناصر التأسيسية لهذا النظام. بالتأكيد على ضرورة الحفاظ على سلمية هذه المظاهرات الشعبية وعدم المساس باستقرار الدولة يجب أن يتواصل الحشد إلى أن يتحقّق الهدف المتمثّل في رحيل النظام. ليس فقط مسؤولو النظام الحالي فحسب وإنما بتفكيك الأسس الخمسين المكوّنة للنظام الاستبدادي الفاسد ... إلى أن "يتحاو قع".

مجموعة نبني، أكتوبر 2019

1. الهدف: ترسيخ ضرورة رحيل النظام ضمن برنامج التغييرات.

وضع مسار وأهداف للمرحلة الانتقالية بغض النظر عن مسارها

تركز النقاشات والخلافات بين السلطة والأحزاب المعارضة والمنظمات المؤيدة للحراك الشعبي خاصة على كيفية الانتقال السياسي وسيرورته (فترة ما قبل المرحلة الانتقالية، تسلسلها، الجدول الزمني، التغيير الدستوري...).

هذه النقاشات إلا أنه لا ينبغي تجاهل هدف الانتقال الديمقراطي ونتيجته أهمية مهما كانت الهدف الذي لم يتم تعريفه بعد. قد يكون إبعاد مسؤولي النظام الحالي بداية؛ المباشرة: نهاية النظام للتغيير لكن ادعاء أن المشكل مرتبط بهؤلاء فقط حجة لا تؤدي إلا إلى إبقاء أسس النظام وتغيير الواجهة فقط. يستند هذا "النظام" ، الذي يشير إليه الحراك ، إلى مجموعة من العلاقات الشخصية المكونة من الولآت والوفاء التي أصبحت ممكنة بسبب الإفلات من العقاب واللاشفافية ، فضلاً عن القواعد التي تسمح لمئات الأفراد أن يسيطروا على جميع الهيئات. تشكل هذه القواعد المؤسسية أساس النظام السياسي الاستبدادي والمفترس الذي ساد منذ الاستقلال. بدون تغيير عميق للنظام السياسي ، سيستمر هذا النظام . وستعرض السلطة الجديدة ، حتى لو تم انتخابها بطريقة نزيهة ، لخطر استخدام نفس السلطات الاستبدادية التي كان يمارسها سلفها.

كيفية إدارة المرحلة الانتقالية و وضع حد للنظام الحالي لها أهمية كبيرة في خلق وتعزيز الديمقراطية في بلادنا. لكن على حد علمنا فالاقترحات التي تصف بطريقة ملموسة التغييرات الجذرية المؤدية إلى ظهور نظام ديمقراطي قليلة إن لم نقل منعدمة. من الواضح أن وجود دستور جديد يضمن، نظرياً وجود قوى مضادة وحرّيات ديمقراطية، غير كاف. دستور 1989 و1996 اقتربا من التغيير لكن لم ينجحا في القضاء على أسس النظام. كما أن مسار انتخابي مفتوح لن يتغلب هو الآخر على النظام. يجب الذهاب إلى أبعد من ذلك لأن هذا الأخير نجح في إدامة نفسه بترسيخ آليات قاومت كل الصدمات منذ الاستقلال. إن تفكيك هذه الآليات المعتمدة بالإخلاص وتوزيع الرّيع والسيطرة على المجتمع هو التحدي الرئيسي لنجاح الانتقال الديمقراطي و "نقطة وصوله".

مهما كان مسار المرحلة الانتقالية فهي تحتاج بالفعل إلى " هدف" مستقل عن نوعية النظام الديمقراطي الذي سيظهر والاتجاه السياسي للسلطة الجديدة. ونحن نسعى عن طريق هذا البرنامج إلى المساعدة في تلاحم الآراء المؤيدة لهذا الهدف.

تتمثل رؤيتنا في ترجمة الشعار الأكثر تداولاً في الحراك "يتحاو قع" إلى مجموعة من اقتراحات بالتغيير المؤسساتي ووضع قوى مضادة لكي يتم وضع حد للنظام الاستبدادي ومنعه من التجدد. قد يساهم هذا البرنامج - هذا الهدف - في إرساء الحشد على المدى الطويل، حول تغييرات معرفة بوضوح ومجتمعة في شعار يتحاو قع. لن يتحقق شرط تنحية النظام كلياً إلا إذا تم تدريجياً تفكيك كل أسسه (قع).

2. من الشعار إلى المضمون: تفكيك النظام والتأكد من عدم تجدده

العمل على الركائز الثلاثة للنظام الاستبدادي : سلطة التعيين دون رقابة ولا مساءلة، قمع الحريات و اللأشفاية.

يتمثل القضاء على النظام الحالي في حرمان رجال السلطة من الآليات التي يحتكرونها لضمان السيطرة الكلية والاستبدادية على كل مستويات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للوطن. حيث يمارس النظام هذه السيطرة الكلية عن طريق المستويات الثلاثة المشكّلة لركائز الاستبداد الأساسية:

1. سلطة التعيين و العزل دون رقابة ولا مساءلة. إنّ التمتع بهذه السلطة دون عقاب ولا رقابة ومساءلة هو ما سمح بوجود هذه الشبكة من الولاء والإخلاص للنظام وإعطائها الأولوية على الخدمة العامة. تقلص الديمقراطية المثالية صلاحيات السلطة التنفيذية في التعيين كما تراقبها عن قرب وذلك بإخضاعها مثلا إلى موافقة ممثلي الشعب (المنتخبين ديمقراطيا). تتواجد هذه السلطة اليوم بصفة حصرية بين أيدي الرئيس والهيئة التنفيذية. يتم العمل بها بتعتيم وبتأثير قوى غير شرعية. يتمثل المستوى الأول من تفكيك النظام في تحديد سلطة التعيين ومراقبتها بإخضاعها لقوى مضادة متكوّنة من ممثلي الشعب أو المواطنين.

2. تحديد وقمع الحريات الفردية والجماعية وكلّ نوع من أنواع القوى المضادة. يتعلّق الأمر بكلّ القوانين التي تقمع الحريات سواء مكتوبة أو غير مكتوبة : الحريات الفردية، حرية الانضمام إلى الجمعيات أو الأحزاب، الحرية النقابية، حرية الصحافة، حرية التظاهر سلميا، الحريات الاقتصادية، حرية التعبير والحقّ في الطعن في القرارات العمومية. ضمان الحريات الفردية والجماعية جوهرى في عملية تفكيك النظام.

3. اللأشفاية إنّ غياب الشفاية وعدم الوصول للمعلومات العامة يسمح بالإفلات من العقاب والتعسف وعدم المساءلة. إنّ الشفاية حول تصرفات السلطات العامة وعملية اتخاذ القرار والمالية العامة وتوزيع الرّيع، ستسلط الضوء على تجاوزات السلطة. من الضروري القضاء على اللأشفاية التي تتميز بها الهيئات العمومية لتقليل فرص التعسف في استخدام السلطة وذلك بجعلها مكشوفة وقابلة للتحقق.

تفكيك هذه الأدوات الثلاث سوف يستغرق وقتا كبيرا لأنها أفسدت المؤسسات والعادات وحتى العقليات. الحقل الذي تنشط فيه هذه الأخيرة واسع جدًا لذلك يجب التركيز على ما هو مهم. يقتصر البرنامج المقترح على خمسة مجالات يستعمل فيها النظام أدواته الثلاث للتحكم في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد:

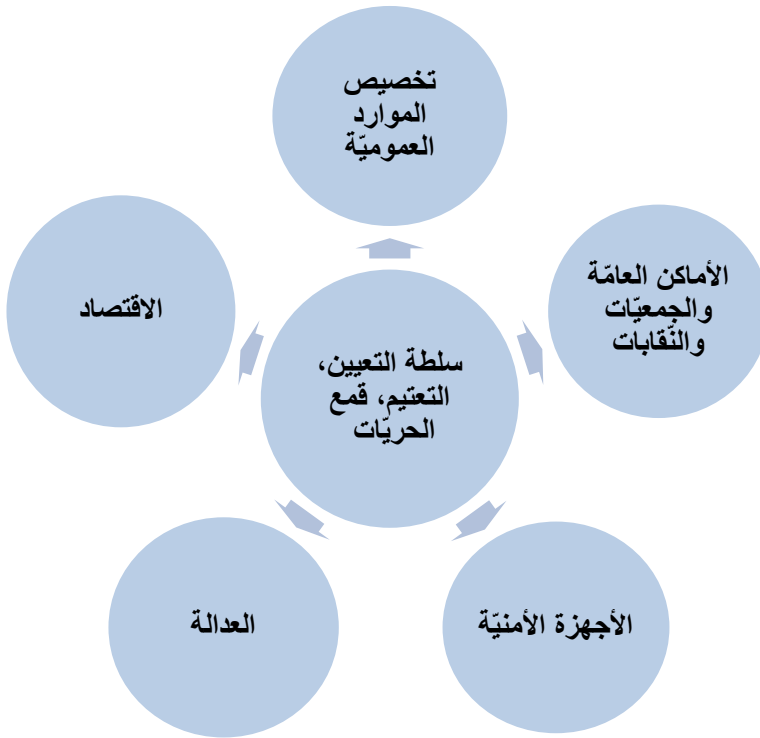
أ. السيطرة على الأماكن العامة والجمعيات والنقابات والمواطنين: مجموع القوانين التي تمنع ظهور مجتمع مدني حرّ وأطراف سياسية ونقابية حرّة يمكنها الاعتراض على النظام ومناقبته ومساءلته.

ب. السيطرة بدون شفافية ولا مساءلة على **تخصيص الموارد العمومية**: من أجل توزيع الربح على شبكات الزبائن وصرفها بطريقة تقديرية ومعتمدة دون الخضوع لمراقبة المواطنين ولا لتقييم مستقل.

ت. السيطرة على **العدالة**: للتحايل على القوانين الرسمية، تقييد استقلالية القضاة والتلاعب بقرارات المحكمة.

ث. السيطرة على **الاقتصاد**: للحفاظ على طبيعته الريعية والمحسوبية وذلك بتقليص المنافسة ومنع ظهور أطراف اقتصادية مستقلة باستطاعتها أن تخلق زبائن النظام والمؤسسات المرتبطة به.

ج. السيطرة على **الجهاز الأمني والشرطة** لأغراض سياسية دون الخضوع إلى مساءلة السلطة المدنية للسيطرة على المجتمع، قمع كل المحاولات المعارضة التي تهدد النظام: مهام غير دستورية تبعد كل البعد عن مهامه الأولى المتمثلة في حماية الأمن والدفاع والحفاظ على الاستقرار.



3- "يتحاو قع" أسس النظام.

خمسون تغيير و سلطات مضادة ضرورية لتفكيك النظام الاستبدادي

أ. فتح المجال السياسي والجموعي والنقابي والمواطني :

أ. الحدّ من سلطة تعيين الهيئة التنفيذية لرؤساء المؤسسات التي تضمن الحريات الفردية والجماعية.

1. سحب صلاحية تعيين الهيئة الوطنية المستقلة لمراقبة الانتخابات من السلطة التنفيذية ومنحها للبرلمان أو نواب المعارضة. كما يمكن أن تكون الهيئة متكوّنة من مجموعة من الممثلين منتخبين على مستوى كلّ ولاية ثمّ يختار هؤلاء رئيساً لهم.
2. سحب صلاحية تعيين مسؤولي السلطة الضابطة للصحافة والمؤسسات الوطنية للسّمي البصري من السلطة التنفيذية وإخضاع هذه التّعيينات لموافقة البرلمان أو الجمعيات التمثيلية للمهنة أو حتّى المواطنين

أ. ضمان الحريات الفردية والجماعية، حريات الصحافة وإنشاء الجمعيات والاجتماع والنشاط السياسي للأحزاب والحركة الجموعية.

3. حذف القوانين التي تدين جرائم الرأى أو التعبير أو ازدياء هيئة دستورية أو أنشطة وتصريحات سياسية غير عنيفة.
4. الحريات الفردية والجماعية: تكريس حرية الاجتماع العام خاصة في الأماكن الخاصة بإلغاء ضرورة طلب ترخيص السلطات من أجل التجمع والتظاهر بسلمية (نظام التصريح)
5. تحرير الصحافة والسّمي البصري من كلّ تدخّلات الدولة والهيئة التنفيذية : وضع تشريعات تحمي الصحفيّ، وضع حدّ لاحتكار الإشهار العمومي من طرف الشركة الوطنية للطبع والنشر، إلغاء تجريم المخالفات الصحفية، فتح و تنظيم المجال اللاسلكي والسّمي البصري مع الاستقلالية التامة للهيئات المنظمة.
6. تعديل القانون الانتخابي بهدف إعطاء الحرية التامة للمواطن وللأحزاب في مراقبة المسار الانتخابي، الحرية التامة في الاجتماع والنشاط الحزبي، استقلالية تامة لهيئة مراقبة الانتخابات، حرية مساهمة جمعيات المجتمع المدني في مراقبة الانتخابات، القضاء على مصادر الغشّ المعتادة (إلغاء التصويت المنفصل للهيئات الدستورية، تقييد صارم للتوكيلات، التقليل من المراكز المتنقلة)
7. تعديل القانون المتعلق بالجمعيات من أجل فتح كامل للمجال الجموعي. إدخال نظام تصريحي بحذف الترخيص من أجل إنشاء جمعية، الشفافية التامة في تمويل الجمعيات. حذف التصنيف المتعلق بالجمعيات (وطنية، ولائية، محلية) إلغاء الأحكام الجنائية ضدّ رؤساء الجمعيات غير المسجلة وغير المرخصة والتي تم تعليق أنشطتها أو حلّها و لانتزال تواصل أنشطتها.
8. منع تدخّل العدالة في الشؤون الداخلية للأحزاب السياسية ما عدا الحالات المنصوص عليها في القانون مثل الاختلاس والسّرقة والتبديد.
9. التّحديد والتأطير الصّارم، من طرف العدالة المدنية وفي القانون الجنائي المدني والدستور، للمواد التي تدين المواطنين بإهانة معنويات الجيش أو مواد أخرى تفتح المجال أمام التأويلات التعسفية.
10. تعزيز الحريات النقابية والاعتراف بكلّ النقابات المستقلة.

أ. الحدّ من الأشفاية في طريقة عمل المنظمات السياسية والجموعية

11. الشفافية في الانتخابات: وضع القوائم الانتخابية في متناول الأحزاب، نشر محاضر مكاتب الاقتراع على الانترنت يوم الاقتراع، السماح بوضع كاميرات داخل مكاتب الاقتراع وفتح كل مكاتب الاقتراع للمراقبين سواء المواطنين أو الأحزاب.
12. الشفافية التامة حول تمويل الأحزاب السياسية، الحملات الانتخابية والمساهمات المالية وغير المالية في الأنشطة السياسية.
13. الشفافية التامة حول تمويل الجمعيات وحول هيئاتها الحاكمة وأعضاء الجمعية العامة.
14. الشفافية التامة للصحافة: المساهمين ، الدعم الحكومي والتقارير العامة.

ب. الحد من سيطرة السلطة على تخصيص الموارد العمومية

I. إخضاع سلطة التعيين للهيئة التنفيذية إلى مراقبة و موافقة البرلمان أو سلطات مضادة منتخبة وممثلة للمواطنين.

15. كل مسؤول كبير برتبة وزير بعد اقتراحه من طرف الهيئة التنفيذية يجب أن تتم الموافقة عليه من طرف سلطة مضادة مثل البرلمان (جلسة استماع علنية وقرار موافقة من اللجنة المختصة). و يمكن العمل بنفس الطريقة فيما يخص بعض مسؤولي الإدارات العامة الاستراتيجية ومسيري المؤسسات العامة الكبرى... كما يمكن خلق سلطات مضادة أخرى تعطي وزنا أكبر لمنظمات المواطنين.
16. إعطاء البرلمان (أو أي هيئة منتخبة يمكنها تمثيل الشعب) حق سحب الثقة من كل موظف كبير متورط في اختلاس أموال الدولة أو سوء استعمال السلطة أو تجاوز القانون (عزل أو تعليق مؤقت) كما تُعلق مؤقتا عضوية كل مسؤول يخضع إلى تحقيق قضائي.

II. ضمان حرية تقييم السياسات العامة بطريقة مستقلة

17. ضمان حرية واستقلالية مؤسسات مراقبة ومكافحة الفساد: ديوان المحاسبة، هيكل مكافحة الفساد، المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، منتديات التقييم... على سبيل المثال ، يمكن التصويت على ميزانياتها من قبل المجلس الشعبي الوطني (أو حتى من قبل نواب المعارضة) الذين سينتخبون قاداتهم. يمكن للممثلين المنتخبين لبعض المهن (مثل نقابة المحامين أو غيرها من الجمعيات المنتخبة) انتخاب رؤساء بعض المؤسسات ، دون إعطاء دور للبرلمان بالضرورة
18. إعطاء الحرية التامة للمواطنين والباحثين والجمعيات للقيام بتحليل فعالية النفقات العامة، الوصول إلى المعلومة، القيام بتحقيقات واستجواب المواطنين حول جودة الخدمات العمومية وعمل الدولة.

III. التقليل من اللامشفافية في النفقات والسياسات العامة

19. إعطاء المواطنين والجمعيات حق الوصول إلى المعلومة العامة. إنشاء سبل انتصاف في حال رفض إعطاء المعلومة. يتعين على كل وزارة ومؤسسة عامة الامتثال لقائمة شاملة من المنشورات عبر الانترنت لكل المعلومات المتعلقة بقطاعها.
20. إنشاء سلطة مستقلة تماما عن الهيئة التنفيذية لغرض تقييم النفقات والسياسات العامة (تكون تابعة للبرلمان بحيث هو من يحدد ميزانيتها عن طريق التصويت). يمكن انتخاب رئيس هذه السلطة من طرف مجموعة من الأساتذة متعددة الاختصاصات، بما فيها ممثلين عن ديوان المحاسبة، المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي و المنظمات المماثلة، مع عدم تدخل الهيئة التنفيذية.
21. وجوب النشر لممتلكات كبار المسؤولين وأفراد عائلاتهم قبل، أثناء وبعد توليهم المنصب، بما فيها تلك التي في الخارج. قبل تولي مهامهم، تقييم عدم وجود تضارب في المصالح من قبل لجنة الشؤون القانونية في البرلمان. بمجرد التحقق من صحة التحقيق، سيتعين على المرشح أن يعقد جلسة استماع برلمانية أمام اللجنة المختصة.
22. الشفافية في عملية اتخاذ القرارات العامة (ماعدا القرارات الفاتكة السريّة أو المتعلقة بأمن الدولة). نشر جميع مشاريع القوانين لاستشارة المواطنين قبل عرضها على مجلس الوزراء.
23. نشر جميع المخططات التنظيمية للإدارة العمومية مع تحديد المهام والمسؤوليات (ابتداء من رتبة نائب مدير) بما في ذلك السلطات المحلية.

ت. تأسيس وحماية حرية و استقلالية العدالة

أ. تقليص سلطة الهيئة التنفيذية في تعيين الوظائف العليا في العدالة

24. تعزيز استقلالية المجلس الأعلى للقضاة تجاه الهيئة التنفيذية بما في ذلك الاستقلالية الإدارية والمالية. يحكم المجلس قضاة ينتخب نصفهم من طرف أقرانهم أما النصف الآخر فينتخب من طرف البرلمان ويعينه رئيس الجمهورية.
25. رئيس الجمهورية لا يسيّر المجلس الأعلى للقضاة بحيث ينتخب أعضاء المجلس قاضي رئيسا يتمتع بكل الصلاحيات بما في ذلك النظامية. يمكن الطعن في قراراته أمام غرفة المجلس (قضاة المحكمة العليا ومجلس الدولة)
26. سحب صلاحية تعيين وعزل القضاة من السلطة التنفيذية. إصلاح سلطة تعيين وعزل قضاة المحكمة العليا من طرف رئيس الجمهورية بغاية حماية القضاة من تأثير الهيئة التنفيذية. ضمان الأمن الوظيفي للقضاة عن طريق إدارة الترقيات والتحويلات من قبل اللجان الفرعية التابعة لمجلس القضاة وفقا لمعايير موضوعية.

ب. ضمان حريات المتقاضين و الدفاع

27. تعزيز حقوق المتهمين والدفاع وقرينة البراءة. تعزيز الإطار القانوني للحبس الاحتياطي لحماية المتقاضين ووضع حد للاستعمال التعسفي للحبس الاحتياطي دون محاكمة والاعتقال دون أمر قضائي.
28. تعزيز سلطة الوزارة على الشرطة القضائية: مراقبة ضباط الشرطة القضائية، ظروف الاعتقال والحبس الاحتياطي والاحتجاز.

ج. تقليص اللأشافية حول قرارات العدالة وتطبيقها

29. نشر كل قرارات العدالة في الموقع الإلكتروني للمجلس الأعلى للقضاة، وكذلك الاحصاءات القضائية حسب الاختصاص وقاعدة وثائقية شاملة للفقهاء القانونيين.
30. شفافية ميزانية و هياكل العدالة، تقييم ونشر مستوى الرضا والأداء حسب الاختصاص والإدارة الشفافة للمهن.

ث. الحدّ من سيطرة السلطة على الاقتصاد وتأطيرها

أ. تقليص سلطة التعيين للهيئة التنفيذية بخصوص مؤسسات الضبط الاقتصادي والإدارات والمؤسسات والبنوك العمومية

31. إخضاع تعيين السلطة التنفيذية لمسئولي سلطات الضبط (مجلس المنافسة ، سلطات الضبط القطاعية ، إلخ) إلى مصادقة المجلس الشعبي الوطني. يخضع هؤلاء المسؤولون إلى جلسات استماع علنية أمام لجان تتألف مناصفة من نواب منتخبين (بالتساوي بين أحزاب المعارضة وأحزاب السلطة) وممثلي الخبرة الوطنية في المجال المعني.
32. نزع صلاحية تعيين مدراء البنوك العمومية ومسيري المؤسسات المالية و المؤسسات العمومية من طرف الهيئة التنفيذية وتعويضه بتوظيف من طرف مجالس إدارة ذات صلاحيات واسعة و متنوعة.
33. إخضاع كلّ تعيينات الهيئة التنفيذية بخصوص مسيري الإدارات الاقتصادية الكبرى (بما فيها الجمارك، إدارة الضرائب...) إلى موافقة البرلمان.

ب. ضمان الحريات الاقتصادية والتنافس العادل

34. إزالة الحواجز التي لا داعي لها في الاستثمار: إلغاء المجلس الوطني للاستثمار، التقليص من الترخيصات القطاعية إلى الحد الأدنى (حذف الإعتمادات للأنشطة التي ليس لها أي تأثير على البيئة، المجتمع، الصحة العامة أو سلامة المواطنين)، اعتماد مبدأ النظام التصريحي كقاعدة عامة للمراقبات البعدية.
35. الحرية التامة لمجلس المنافسة (سواء في الميزانية أو في النظام الاساسي): منحه الحرية التامة وتعزيز سلطته في إجراء التحقيقات. يتوجب على المجلس، مثله مثل كلّ السلطات التنظيمية والتقييمية، تقديم تقارير سنوية للبرلمان حول نشاطاته. كما أنّ هذا الأخير هو الذي ينتخب رئيس المجلس وهو الوحيد الذي يتمتع بصلاحيّة تغييره.
36. استقلالية بنك الجزائر: إلغاء التغييرات على قانون النقد و القرض 1989. سحب سلطة إقالة المحافظ من رئيس الجمهورية.

ج. تقليص اللّاشفافية في تسيير الاقتصاد

37. الشفافية التامة للمؤسسات الوطنية والخاصة : نشر الميزانيات وأعضاء مجالس الإدارة (التشكيبة والقرارات) و المساهمين.
38. الشفافية حول الامتيازات والمحفزات الممنوحة للمؤسسات، الدعم المالي، تخصيص العقار، الإعفاء الضريبي، القروض المدعومة، الإتفاقات حو أسعار التمويل، الإلتزام بمنح صفقات عمومية...
39. شفافية الصفقات العقارية سواء كانت عمومية أو خاصة (من أملاك الدولة إلى أملاك خاصة) ونشرها مع ذكر سعر الصفقة، هويات البائع والمشتري ومكان تواجد العقار. يجب كذلك (1) إعلان قرارات تغيير طبيعة العقار (من زراعية إلى قابلة للبناء) (2) التعويضات في سياق المصادرة لأسباب تتعلق بالمنفعة العامة و (3) الامتيازات العقارية الممنوحة من طرف مديريات رسم الأراضي.
40. الشفافية التامة حول العقود العمومية وإدارة المناقصات: نشر نتائج مسابقات المناقصات والإعلان عن الفائزين، نشر التكاليف الملتمزم بها وبيانات الإنجاز السنوية لمشاريع البنى التحتية الكبرى.
41. الشفافية التامة حول عقود التوريد الكبرى للأعمال والدراسات والمناولة للمجمعات العمومية الكبرى بما فيها المؤسسات الكبرى لقطاع المحروقات. يطبق إطار عقد الصفقات العمومية على كل المؤسسات الوطنية ما عدا قطاع الدفاع الوطني.
42. الشفافية التامة حول مستفيدي وشروط الامتيازات الممنوحة من طرف الدولة للخواص (بما فيها المعادن والنقل والأشغال العمومية ...) وذلك بنشر كل المعلومات عبر الأنترنت.
43. نشر هوية المستفيدين من الرخص الحصرية (بموجب قرارات تقديرية من الدولة). مثل: الرخص المتعلقة باستيراد بعض المنتجات التي قيدت تجارتها (صيدلانية، المواد الحساسة، المواد الخاضعة لحصص الإستيراد...); الرخص المتعلقة بتصدير بعض المنتجات الخاضعة لحصص التصدير وللترخيص; النشاطات المقننة التي تحتاج إلى رخص الإستغلال.

ج. الحد من استعمال الجهاز الأمني والشرطة لأغراض سياسية

أ. منح صلاحية تعيين مسؤولي الأمن للجهات المدنية

44. تعيين وزير للدفاع مدني يخضع لنفس قوانين تعيين باقي الوزراء خاصة منها الخضوع لموافقة اللجنة البرلمانية المتخصصة.
45. يتم تعيين مسؤولي الهيئات الكبرى للأمن والمدراء المركزيين للإدارات الاستراتيجية التابعة لوزارة الدفاع من طرف الرئيس لكنهم يخضعون لنفس القواعد و السلطات المضادة لتعيين المسؤولين المدنيين، بما فيها إستماع ومصادقة اللجان البرلمانية.
46. اقتصار تحقيقات الأهلية المسبقة على كبار مسؤولي الأمن الوطني والوظائف العليا للدولة (الخاضعة لمصادقة البرلمان) كما يجب تقديم نسخة من التحقيق للجان البرلمانية المسؤولة عن تعيينهم.

ب. ضمان الحريات الفردية والجماعية بإبعاد الجهاز الأمني عن الشؤون السياسية والمدنية

47. سحب جهاز الشرطة القضائية من وزارة الدفاع الوطني. إعادة تشكيل القضاء العسكري وصلاحيات المحاكم العسكرية في حالة الاستقرار.

48. إخضاع الشرطة القضائية للسلطات القضائية (قاضي التحقيق). يمكن للنائب العام أن يصدر أوامر للشرطة (تحقيق أولي) في إطار القانون. القرارات القضائية (الأمر بالإيداع، الأمر بالتفتيش...) تقتصر على القضاة المدنيين.

III. تقليص الماشافية في سير عمل الدفاع تجاه الممثلين المنتخبين

49. مناقشة ميزانية الدفاع لدى لجنة برلمانية والشفافية حول البنود غير السرية للميزانية (الامتيازات والخدمات الاجتماعية)

50. خضوع وزير الدفاع وقائد الأركان وكبار مسؤولي أجهزة الأمن إلى جلسات إستماع سنوية من طرف اللجان البرلمانية المختصة. جلسة سنوية لوزير الدفاع حول التوجهات الدفاعية الإستراتيجية الرئيسية وسير إدارته.

التفكيك الحقيقي للخمسين ركيزة للنظام الاستبدادي سيساهم إلى حد كبير في إبطال مفعول النظام الحالي. يجب إذن مواصلة الحراك الشعبي إلى غاية تحقيق هذا المطلب الشعبي.



و يبقى أن تحت شعار "يتنحوا قع" يطالب المتظاهرون بتنحية وجوه النظام القديم. لا يمكننا ترك هذا المطلب الأساسي للحراك بدون جواب.

"شكون قع"؟ أو كيف نلبي مطلب الشعب بتغيير مسؤولي النظام السابق دون تهديد استقرار وسيرورة الدولة؟

نعيش حالياً ظرفاً حساساً. مادام المسؤولون الحاليون لا يتمتعون بالشرعية الكاملة في نظر الشعب فإن التغييرات التي يقومون بها لا تتمتع بالمصداقية الكافية للإستجابة إلى المطالب الشعبية بتغيير الطبقة السياسية الحاكمة. من جهة أخرى لايتعلق الأمر بتهديد استقرار الدولة وأجهزتها ولا بمطاردة كلّ مسؤول في النظام الحالي. ستقوم العدالة , بكل إستقلالية, بالتحقيق في قضايا الفساد وسوء استغلال السلطة. ومع ذلك ، في مواجهة التحديات التي تواجه أمتنا ، فإن بعض المناصب الإستراتيجية تستدعي حتماً إلى تغيير القادة ، وفق نهج هادئ وتدرجي..

نقترح أن تغيير الإدارة العليا يكون موضوع حوار وطني. بعض الوظائف أكثر حساسية من غيرها ، لأنها لعبت دوراً ذا أهمية في "النظام" الذي يطالب الشعب برحيله. وبالتالي ، يبدو لنا من المشروع، على سبيل المثال ، أن نطالب برحيل جميع الوزراء بما فيهم الوزير الأول، وكذلك جميع كبار المسؤولين في رتبة وزير المعينين من قبل الرئيس السابق.

وكذلك الأمر بالنسبة لتغيير الولاية تدريجياً بدءاً بولاية المدن الكبرى باعتبارهم ممثلين للنظام القديم. وينطبق الأمر نفسه على بعض السفراء الذين لعبوا دوراً مهماً في التداعيات الدولية لـ "النظام" ، خاصة في عواصم البلدان التي يعيش فيها معظم مواطنينا أو أهم الشركاء.

مناصب إستراتيجية أخرى معنّية بالتغيير خاصة بعض الفروع الرئيسية في الوزارات السيادية ومسيري المؤسسات الإدارية ، الاقتصادية و سلطات الضبط الكبرى¹

نطمح بظهور جيل جديد من المسيرين يتمتع بالكفاءات والشرعية التي لم تكن متوفرة في النظام السابق، لمواجهة التحديات الحالية. هذا التجديد في الطبقة المسيرة سوف يطبق تدريجياً , خلال مرحلة إنتقالية, من طرف نظام جديد ينتخب ديمقراطياً. وذلك وفقاً لصلاحيات التعيين التي ستخضع لسلطات مضادة حقيقية ، مثل تلك المنصوص عليها في برنامج **يتنحوا قع**.



مجوعة "نبي"، أكتوبر 2019.

لم نتطراً هنا إلى المنتخبين (الرئيس، النواب...) إلا أنه من البديهي استبدالهم عن طريق انتخابات مستقلة ضمن مرحلة إنتقالية¹ ديمقراطية.